

الدبلوماسية الاقتصادية في عالم متغير: بين الهيمنة الأمريكية وصعود الشراكات الآسيوية

م.د. وسام محمد حسين عباس

وزارة التربية، بغداد، العراق

dwsammhmdhsyn@gmail.com

مستخلص البحث:

يشهد النظام الدولي في العقود الأخيرة تحولاً جوهرياً في بنية القوة، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة هذا التحول من خلال المقارنة بين النموذج الأمريكي في ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية، الذي يستند إلى السيطرة المالية والمؤسسية، والنموذج الآسيوي المساعد القائم على الشراكات التنموية والتكامل الإقليمي. يُمثل صعود الشراكات الآسيوية ظاهرة عميقة تتجاوز مجرد النمو الاقتصادي. إنها عملية إعادة تشكيل جيوسياسية واقتصادية طويلة المدى تتحدى التراتبية التقليدية للنظام الدولي. لا يسعى النموذج الآسيوي بالضرورة إلى إزاحة الولايات المتحدة من على العرش بشكل كامل، بل إلى إعادة التفاوض على شروط المشاركة في النظام العالمي، وخلق مساحات للاستقلالية الاستراتيجية، وإعادة توزيع القوة نحو مراكز جديدة. إن الدبلوماسية الاقتصادية، بتركيزها الآسيوي على البنية التحتية والتكامل والمنفعة المتبادلة، أصبحت الأداة الرئيسية لهذا التحول. النتيجة هي نظام دولي في مرحلة انتقالية مضطربة، يتسم بـ التعددية القطبية التنافسية، حيث تتعايش وتتصارع معايير وأدوات ونماذج حوكمة مختلفة، مما يجعل إدارة العلاقات الدولية أكثر تعقيداً، ولكنه يفتح أيضاً إمكانات جديدة لأشكال تعاون أكثر تنوعاً ولا مركزية. مستقبل الحوكمة العالمية سيتحدد بقدرة هذه النماذج المتنافسة على إدارة خلافاتها وتجنب الانقسام التام، مع الاعتراف بحق المزيد من الدول في المشاركة في صياغة القواعد التي تحكم الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، الهيمنة الأمريكية، الشراكات الآسيوية، الحزام والطريق، بريكس، RCEP.

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥ / ١١ / ٢٥ تاريخ القبول: ٢٠٢٦ / ٢ / ٢٢ تاريخ النشر: ٢٠٢٦ / ٣ / ١

Economic Diplomacy in a Changing World: Between American Hegemony and the Rise of Asian Partnerships

Dr. Wissam Mohammed Hussein Abbas

Ministry of Education , Baghdad, Iraq

dwsammhmdhsyn@gmail.com

Abstract

Title: Economic Diplomacy in a Changing World: Between U.S. Hegemony and the Rise of Asian Partnerships .In the twenty-first century, global power structures have shifted from military confrontation to economic interdependence, making economic diplomacy a central instrument of statecraft. Economic diplomacy refers to the strategic use of trade, investment, aid, and financial instruments to achieve political goals and influence international relations. The United States has historically dominated this field since the Bretton Woods system, leveraging the dollar's supremacy and international institutions to sustain its global hegemony. However, recent developments — including the 2008 financial crisis, the technological revolution, and the rapid rise of Asian economies — have gradually undermined the foundations of U.S. dominance. This paper explores how Washington reconfigures its economic diplomacy through sanctions, financial leverage, and the reorganization of global supply chains, while Asian powers, led by China, India, and Japan, pursue alternative paths through developmental and regional diplomacy. Initiatives such as the Belt and Road Initiative (BRI), the Regional Comprehensive Economic Partnership (RCEP), and BRICS+ illustrate Asia's growing role in shaping a more multipolar economic order. Using an analytical–descriptive approach, the study argues that the current phase of international relations is characterized by the coexistence of competing models of economic diplomacy: the coercive and institutionalized U.S. model versus the cooperative and developmental Asian model. The findings suggest a transition toward a plural and network-based diplomatic system, where global influence is increasingly determined by economic connectivity rather than unilateral dominance.

Keywords: Economic Diplomacy, U.S. Hegemony, Asian Partnerships, Global Governance, Belt and Road Initiative,.

Date Received:25/11/2025 **Date Accepted:** 22/2/2026 **Date Published:**1/3/2026

DOI: <https://doi.org/10.30616/2707-9775.2026.23.93>

- This article is an Open Access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CCBY) license.

- هذه المقالة مفتوحة المصدر وتشر بموجب شروط واحكام رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمؤلف (CCBY).

المقدمة:

في العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، تحولت بؤرة القوة في النظام الدولي من المجال العسكري-الأممي التقليدي إلى المجال الاقتصادي-التقني بشكل متسارع. أضحى التفوق الاقتصادي والتكنولوجي، والقدرة على تشكيل شبكات التجارة والاستثمار والتمويل، أدوات نفوذ رئيسية تفوق في بعض الأحيان أدوات القوة الصلبة. في هذا السياق، برزت الدبلوماسية الاقتصادية كحقل مركزي لفهم ديناميات القوة وإدارة العلاقات الدولية في عالم يزداد ترابطاً وتعقيداً.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الاقتصادي العالمي من خلال ركائز ثلاث: هيمنة الدولار، والسيطرة على المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي)، وقيادة التحالفات الغربية. ومع ذلك، بدأت ملامح هذا النظام الأحادي في التآكل مع مطلع الألفية نتيجة عوامل متعددة، أبرزها الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، والصعود المطرد للاقتصادات الآسيوية بقيادة الصين، والثورة التكنولوجية التي أزالت العديد من الحواجز الجغرافية.

في المقابل، لم تكن استجابة القوى الآسيوية اقتصادية بحتة، بل كانت دبلوماسية مؤسسية أيضاً. فقد طورت نماذج جديدة للتعاون الإقليمي والدولي تعتمد على تقديم بدائل تنموية، مثل مبادرة الحزام والطريق التي تعيد هندسة خريطة التجارة والاستثمار العالمية، واتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) التي تشكل أكبر كتلة تجارية في العالم، وتوسع مجموعة بريكس (BRICS+) التي تسعى لخلق نظام مالي موازٍ.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول أحد أهم التحولات الهيكلية في العلاقات الدولية المعاصرة، وهو الانتقال من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، مع التركيز على القناة الرئيسية لهذا التحول، وهي الدبلوماسية الاقتصادية. كما تكمن أهميته في تحليل صراع/تنافس نماذج النفوذ، وهو ما يحكم مستقبل الحوكمة العالمية والتنمية الدولية. وهذه الأهمية تأتي من عدة اعتبارات:

١. الاعتبارات النظرية: يساهم البحث في إثراء الأدبيات العربية حول تحولات القوة في النظام الدولي، خاصة في مجال الاقتصاد السياسي الدولي والدبلوماسية الاقتصادية، من خلال دراسة تحليلية مقارنة لنموذجين متنافسين.

٢. الاعتبارات الموضوعية: يتناول البحث ظاهرة عالمية بالغة الحيوية وهي صعود آسيا كمركز جديد للقوة الاقتصادية والدبلوماسية، وما يرتبط بها من إعادة ترتيب للتحالفات ومؤسسات الحوكمة العالمية.

٣. الاعتبارات الاستشرافية: يحاول البحث استشراف مستقبل النظام الاقتصادي الدولي في ظل التنافس الجيو اقتصادي بين الولايات المتحدة والصين وحلفائهما، مما يقدم رؤية لفهم التطورات الدولية المقبلة.

٤. الاعتبارات التطبيقية: تقدم الدراسة تحليلاً لأدوات القوة الاقتصادية (العقوبات، التمويل التنموي، الاتفاقيات التجارية) التي يمكن أن تستفيد منها صانعي السياسات في فهم بيئة العلاقات الدولية المعقدة.

هدف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. تحليل الإطار المفاهيمي والنظري للدبلوماسية الاقتصادية وتطورها في النظام الدولي المعاصر.
٢. فحص أدوات وآليات الهيمنة الاقتصادية الأمريكية وإعادة إنتاج نفوذها في مواجهة التحديات الجديدة.

٣. دراسة نماذج الشراكات الآسيوية الصاعدة وتحليل دورها في بناء نظام اقتصادي دولي أكثر تعددية.

٤. استشراف ملامح نظام الدبلوماسية الاقتصادية العالمي المستقبلي في ظل التنافس بين النموذجين الأمريكي والآسيوي.

إشكالية الدراسة

تأتي إشكالية الدراسة الرئيسية في التساؤل التالي: كيف يُعيد صعود الشراكات الآسيوية تشكيل نظام الدبلوماسية الاقتصادية العالمية، وما طبيعة التحول من النموذج الأمريكي الموهيمن القائم على القوة المؤسسية والعقوبات إلى نموذج التعاون الآسيوي القائم على الشراكات التنموية والتكامل الإقليمي؟

أذ تشهد الدبلوماسية الاقتصادية العالمية تحولاً جوهرياً مع تنامي القدرات الاقتصادية والتكنولوجية للقوى الآسيوية وتساعد مبادراتها الإقليمية والعالمية. يقف هذا التحول في مواجهة النموذج التقليدي للهيمنة الاقتصادية الأمريكية القائم على آليات مؤسسية ونقدية وقانونية. ومن هنا تنبثق الإشكالية المركزية للبحث في محاولة الإجابة عن التساؤل التالي:

"كيف يُعيد صعود الشراكات الآسيوية) متمثلة في مبادرة الحزام والطريق، واتفاقية RCEP، ومجموعة (بريكس) تشكيل قواعد وممارسات الدبلوماسية الاقتصادية العالمية، وما هي طبيعة التفاعل والتنافس بين هذا النموذج الآسيوي القائم على الشراكات التنموية والنموذج الأمريكي القائم على الهيمنة المؤسسية والعقوبات الاقتصادية؟"

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

١. ما هي السمات الرئيسية للنموذج الأمريكي في الدبلوماسية الاقتصادية، وكيف أعاد إنتاج نفوذه بعد الحرب الباردة؟

٢. ما هي الأسس والأدوات التي تقوم عليها الدبلوماسية الاقتصادية الآسيوية الصاعدة، وما هي دوافعها وأهدافها؟

٣. كيف تؤثر المبادرات الآسيوية الكبرى (BRICS, RCEP, BRICS+) في هيكل الحوكمة الاقتصادية العالمية وتوازنات القوى؟

٤. ما هي ملامح نظام الدبلوماسية الاقتصادية العالمي المتشكل، وهل هو نظام صفري الصراع أم نظام يعتمد على إدارة التنافس ضمن إطار من الاعتماد المتبادل؟

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن صعود الشراكات الآسيوية متمثلة في مبادرة الحزام والطريق واتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة ومجموعة (بريكس +) تؤدي إلى تآكل تدريجي للهيمنة الاقتصادية الأمريكية التقليدية، مما يقلل من فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية القائمة على الهيمنة في ظل تنامي هذه الشراكات الآسيوية وزيادة فاعليتها في عالم متغير.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي - التحليلي مع الاستعانة بالمنهج التاريخي لتفكيك بنية دبلوماسية اقتصادية في عالم متغير، من خلال الاستعانة بتحليل الوثائق والتقارير الدولية والادبيات النظرية في حقل العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري والتاريخي للدبلوماسية الاقتصادية

The conceptual, theoretical, and historical framework of economic diplomacy

تمثل الدبلوماسية الاقتصادية أحد أبرز المداخل التحليلية لفهم التفاعلات المعاصرة في النظام الدولي. فلم تعد العلاقات بين الدول تُبنى على القوة العسكرية والجيوسياسية وحدها، بل أضحت تعتمد بشكل متزايد على القدرة على التأثير والتوجيه من خلال الأدوات الاقتصادية كالتجارة والاستثمار والتمويل والمساعدات. مع التحول نحو نظام دولي أكثر تعقيداً وتعددية في مراكز القوى، يكتسب هذا الحقل أهمية استثنائية لفك تشابك استراتيجيات الفاعلين الكبار. يهدف هذا المحور إلى وضع الأسس النظرية والمفاهيمية للتحليل اللاحق، من خلال تتبع تطور مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، واستعراض أبعادها

المختلفة، ومناقشة التفسيرات التي تقدمها المدارس الفكرية الرئيسية في العلاقات الدولية لطبيعتها ودورها، تمهيداً لفهم تحدي الهيمنة الأمريكية من جهة، وصعود النموذج الآسيوي من جهة أخرى.
المطلب الأول: الدبلوماسية الاقتصادية المفهوم والاشكال .

Economic diplomacy concept and forms

أولاً: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

تشير الدبلوماسية الاقتصادية، في تعريفها الواسع، إلى "استخدام الدولة لمجموعة من الأدوات الاقتصادية - سواء كانت تجارية، أو استثمارية، أو مالية، أو مساعدات إنمائية - لتحقيق أهداف سياستها الخارجية وحماية مصالحها الوطنية في المحافل الدولية (Berridge-2003) وقد تطور هذا المفهوم من كونه نشاطاً ثانوياً مرتبطاً بالتجارة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ليصبح في القرن الحادي والعشرين مجالاً استراتيجياً مستقلاً ومتكاملاً، بل وغالباً ما يكون المحرك الرئيسي للعلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف. فبعد الحرب الباردة، تحول التركيز من دبلوماسية الأمن إلى "دبلوماسية النتائج" التي تقاس بنجاحات اقتصادية ملموسة. (rana-2007)
ثانياً: اشكال الدبلوماسية الاقتصادية .

يمكن تصنيف أنشطة الدبلوماسية الاقتصادية إلى أربعة أشكال رئيسية متداخلة:

١. الدبلوماسية التجارية (Commercial Diplomacy): وترتكز على التفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية (ثنائية أو إقليمية أو متعددة الأطراف)، وحل النزاعات، والترويج للصادرات، وحماية المصالح التجارية للشركات الوطنية في الخارج (Naray,2008)
٢. الدبلوماسية الاستثمارية (Investment Diplomacy): وتهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، وتسهيل وتأمين استثمارات الشركات الوطنية في الخارج، عبر التفاوض على اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار (Bilateral Investment Treaties).
٣. الدبلوماسية المالية (Financial Diplomacy): وتُعنى بإدارة العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية (كصندوق النقد والبنك الدوليين)، واستخدام السياسات النقدية والتمويل كأدوات للنفوذ، وإدارة أزمات الديون السيادية (Henning,2006).
٤. الدبلوماسية التنموية (Development Diplomacy): حيث تستخدم الدول، وخاصة الكبرى والناشئة، المساعدات الإنمائية الرسمية والقروض الميسرة والمشاريع التنموية كأداة لتعزيز نفوذها الإقليمي والعالمي، وبناء التحالفات السياسية، وفتح الأسواق (Lancaster,2007).
هذه الأشكال لا تعمل بمعزل عن بعضها، بل تشكل معاً منظومة متكاملة للقوة الاقتصادية الناعمة، حيث يساهم النجاح في أحدها في تعزيز الأدوات الأخرى، مما يخلق دائرة فاصلة (أو vicious circle) للنفوذ الدولي (Nye,2004).

المطلب الثاني: التطور التاريخي للدبلوماسية الاقتصادية

The historical development of economic diplomacy

١. الجذور والتأسيس (ما قبل ١٩٤٥):

تعود جذور الممارسات الاقتصادية الدبلوماسية إلى السياسة الميركانتيلية (الاحتكارية التجارية) في القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث كانت التجارة والاستعمار أدوات للقوة الوطنية. شهد القرن التاسع عشر فترة "امبريالية ليبرالية بقيادة بريطانيا. وقد كانت الحربين العالميتين والأزمة الاقتصادية الكبرى (١٩٢٩)، نقطة تحول مفصلية والتي كشفت عن العلاقة الوثيقة بين الفشل الاقتصادي والسياسات الحمائية وصعود التطرف والحرب، مما مهد فكرياً لمرحلة ما بعد ١٩٤٥ (Helleiner,2014)

٢. عصر الهيمنة الأمريكية والنظام الليبرالي (١٩٤٥-١٩٩٠):

بعد الحرب العالمية الثانية، قادت الولايات المتحدة إنشاء نظام اقتصادي دولي ليبرالي مؤسسي. عبر مؤتمر بريتون وودز (١٩٤٤)، أسس صندوق النقد الدولي (للسيولة واستقرار العملات) والبنك الدولي (لإعادة الإعمار والتنمية)، كما ظهرت الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (GATT) كسلف لمنظمة التجارة العالمية. في هذه المرحلة، كانت الدبلوماسية الاقتصادية في جوهرها دبلوماسية نظام مالي دولي جديد حيث استخدمت واشنطن أدواتها لاحتواء الشيوعية ودمج حلفائها في نظام يعزز أمنها ويوسع نفوذها الاقتصادي. كان الدولار الأمريكي هو عماد النظام النقدي الدولي (Eichengreen,2011).

٣. العولمة والتسارع (١٩٩٠-٢٠٠٨):

مع نهاية الحرب الباردة وانتشار أفكار الليبرالية الجديدة (Neoliberalism)، تسارعت وتيرة العولمة الاقتصادية. توسعت الدبلوماسية الاقتصادية لتشمل تحرير أسواق رأس المال، وانتشار اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية (مثل اتفاقية النافتا NAFTA)، وتعزيز دور منظمة التجارة العالمية (WTO) بعد تأسيسها عام ١٩٩٥. خلال هذه الفترة، ظهرت "الدبلوماسية الاقتصادية للأعمال" (Business Economic Diplomacy) بشكل بارز، حيث عملت الدول بشكل وثيق مع شركاتها متعددة الجنسيات لفتح الأسواق الخارجية. ومع ذلك، بدأت مظاهر عدم الرضا تطفو على السطح، مع احتجاجات حركة مناهضة العولمة والإحساس المتزايد بعدم المساواة (Strange-1996).

٤. مرحلة الأزمة والتحول والمنافسة الجيواقتصادية (٢٠٠٨ - حتى الآن):

شكلت الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨) نقطة تحول محورية. فقد أضعفت الثقة بالنموذج المالي-الاقتصادي الأمريكي وأعطت دفعة قوية للقوى الصاعدة، لا سيما الصين. منذ ذلك الحين، دخلت الدبلوماسية الاقتصادية مرحلة "التنافس الاستراتيجي" و"إعادة التسييس". فمن ناحية، لجأت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل أكبر إلى أدوات الحماية الفنية، ومراجعة سلاسل الإمداد لأسباب أمنية قومية، واستخدام العقوبات المالية كسلاح جيواقتصادي رئيسي (Farrell,2019). ومن ناحية أخرى، قدمت القوى الآسيوية، بقيادة الصين، نموذجاً بديلاً يركز على التمويل الإنمائي والبنية التحتية والتكامل الإقليمي عبر مبادرات كالحزام والطريق واتفاقية RCEP، مما يعيد صياغة خريطة النفوذ الاقتصادي العالمي نحو نموذج متعدد الأقطاب (Beeson,2018).

المبحث الثاني: الهيمنة الاقتصادية الأمريكية وإعادة تشكيل النفوذ عبر الدبلوماسية الاقتصادية

American economic dominance and the reshaping of influence through economic diplomacy

بعد ان أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوى الاقتصادية المهيمنة بنهاية الحرب العالمية الثانية، وظفت الدبلوماسية الاقتصادية لا سيما مع صعود القوى الآسيوية لإعادة تشكيل النفوذ للحفاظ على مركزها في نظام دولي متعدد الأقطاب، وينطلق هذا المبحث من فرضية أن الولايات المتحدة طوّرت وأعدت تشكيل نفوذها العالمي باستمرار من خلال أدوات دبلوماسية اقتصادية بالغة الفعالية، استُخدمت كبداية أو مكملات للقوة العسكرية. يحلل هذا المحور كيف وظفت واشنطن هذه الأدوات - المالية والمؤسسية والعقابية والتجارية - للحفاظ على موقعها القيادي في النظام الدولي، وكيف تواجه اليوم تحديات وجودية تهدد أسس هيمنتها في ظل صعود القوى الآسيوية وتحول موازين القوى الاقتصادية

المطلب الأول: أركان الهيمنة الاقتصادية الأمريكية (١٩٤٥-٢٠٠٠)

١. Pillars of American economic dominance 1945-2000.

أولاً: الأسس النظامية: نظام بريتون وودز والمؤسسات الدولية

مثل مؤتمر بريتون وودز (١٩٤٤) اللحظة التأسيسية للهيمنة الاقتصادية الأمريكية المنظمة. أنشأ هذا النظام مؤسسات حوكمة اقتصادية عالمية صُممت وفق الرؤية الأمريكية الليبرالية وهي:

١. صندوق النقد الدولي (IMF): مهمته الأساسية الحفاظ على استقرار أسعار الصرف وتقديم القروض للدول التي تواجه عجزاً في ميزان المدفوعات. من خلال حصة التصويت الأكبر، مارست الولايات المتحدة سيطرة حاسمة على شروط هذه القروض، دافعةً نحو سياسات تحرير اقتصادي وضبط مالي تخدم استقرار النظام المالي العالمي ومصالح الدائنين الغربيين (Woods,2006).

٢. البنك الدولي (WB): ركز في البداية على إعادة إعمار أوروبا (عبر مشروع مارشال الذي كان أداة دبلوماسية جيوسياسية بحد ذاتها)، ثم تحول لتمويل التنمية في العالم النامي. شكّلت سياساته ومعاييرها امتداداً للنموذج الاقتصادي والسياسي الأمريكي (Lancaster,2007).

٣. الدولار كعملة احتياط عالمية: كان حجر الزاوية في النظام. رُبطت العملات الرئيسية بالدولار، وربط الدولار بالذهب (نظام قاعدة الذهب-الدولار). منح هذا "الامتياز الاستثنائي" (Exorbitant Privilege) للولايات المتحدة قدرة فريدة على تمويل عجزها التجاري والعسكري بطباعة العملة التي يقبلها العالم كله، واستيراد السلاح الرخيص، وفرض عقوبات مالية فعالة (Eichengreen,2011).

ثانياً: الأدوات الدبلوماسية-الاقتصادية التشغيلية

١. المساعدات والمنح الخارجية: استُخدمت برامج مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) كأداة جيوسياسية فاعلة. لم تكن المساعدات محايدة، بل حُطت لتعزيز التحالفات السياسية (كما في الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي)، وفتح الأسواق للبضائع الأمريكية، وتشجيع النماذج الاقتصادية والسياسية الليبرالية. كانت بمثابة "رأس حربة" للنفوذ الأمريكي (Lancaster,2007).

٢. الاتفاقيات التجارية والإقليمية: مثلت أدوات لخلق مناطق نفوذ اقتصادية مضمونة، كاتفاقيات التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) مع كندا والمكسيك (١٩٩٤) عززت التكامل الإقليمي تحت القيادة الأمريكية. كما استُخدم التفاوض الثنائي والإقليمي لفرض معايير أمريكية عالية في مجالات مثل حقوق الملكية الفكرية وحماية المستثمرين، مما ضمن ميزة تنافسية للشركات الأمريكية (Hufbauer,2009).

٣. النفوذ عبر الشركات متعددة الجنسيات: شكّلت القوة الاقتصادية للشركات الأمريكية العملاقة (كالتي في قطاعات التكنولوجيا، الطاقة، والخدمات المالية) امتداداً غير مباشر للقوة الوطنية. دعمت الحكومة الأمريكية مصالح هذه الشركات في الخارج عبر الضغط الدبلوماسي وحتى العسكري أحياناً، فيما يمكن وصفه بـ "دبلوماسية الشركات" (Corporate Diplomacy). أدى نجاح هذه الشركات بدوره إلى تعزيز الهيمنة التكنولوجية والثقافية الأمريكية (Gilpin,2001).

المطلب الثاني: إعادة تشكيل النفوذ والعولمة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة والعولمة (١٩٩٠-٢٠٠٨)

Reshaping Influence and Globalization in the Post-Cold War Era and Globalization 1990-2008.

أولاً: التحول من الهيمنة "الصلبة" إلى "الناعمة" والمؤسسية
مع انفراد الولايات المتحدة بالقطبية الأحادية بعد عام ١٩٩١، تحول تركيزها من احتواء الشيوعية إلى "إدارة العولمة". هنا، برز دور القوة المؤسسية والناعمة. لم تعد الهيمنة تعتمد على الإكراه المباشر بقدر ما اعتمدت على:

١. صياغة القواعد والمعايير العالمية: سيطرت واشنطن على عملية وضع القواعد في مؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). فرضت معايير في مجالات الخصخصة، وتحرير رأس المال، وحماية الملكية الفكرية، أصبحت معايير عالمية بحكم الأمر الواقع، مما كرّس تفوق النموذج الرأسمالي الأمريكي (Ikenberry,2001).

٢. إدارة النظام المالي العالمي: احتفظ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي) بدور "بنك العالم المركزي". أدت قراراته بشأن أسعار الفائدة إلى تدفقات رأسمالية ضخمة من وإلى الأسواق الناشئة، مما منح واشنطن أداة قوية للتأثير في الظروف الاقتصادية العالمية. كما مكّن موقع نيويورك

وول ستريت كمركز مالي عالمي الولايات المتحدة من مراقبة والتحكم في المعاملات المالية الدولية ، وكذلك مكن الولايات المتحدة الامريكية من خلال هذه المؤسسات المالية الدولية والادوات الاقتصادية الدولية من تعزيز هيمنتها الاقتصادية العالمية (Arrighi,2007).

ثانياً: صعود أداة "العقوبات الاقتصادية" كبديل للحرب

تحولت العقوبات الاقتصادية والمالية، وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، إلى أداة الدبلوماسية القسرية الأمريكية الرئيسية. مكنت هيمنة الدولار والنظام المالي العالمي المركزي الذي تديره الولايات المتحدة من تطوير عقوبات "ذكية" و"استهدافية"، وأخطرها:

١. عقوبات القطاع المالي: حظر الوصول إلى النظام المالي الأمريكي (عبر إغلاق الحسابات البنكية أو منع التعامل بالدولار).

٢. العقوبات الثانوية (المعروفة بـ "العقوبات الطويلة الذراع"): تهديد بعقوبات على أطراف ثالثة (شركات أو دول) تتعامل مع الكيان المستهدف، مما يجبر العالم على الامتثال للقوانين الأمريكية خارج أراضيها. كان لهذه العقوبات تأثير مدمر على اقتصادات مثل إيران وكوبا وفنزويلا لاحقاً روسيا (Drezner,2011).

أصبحت وزارة الخزانة الأمريكية، عبر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC)، لاعباً دبلوماسياً رئيسياً في تنفيذ هذه الادوات للعقوبات الاقتصادية و المالية ضد الجهة التي يتم استهدافها .

المطلب الثالث: التحديات البنوية وتراجع الهيمنة المطلقة (٢٠٠٨ – حتى الآن)

Structural challenges and the decline of absolute dominance

(2008 – present)

أولاً: الصدمات الداخلية والخارجية التي كشفت الهشاشة

١. الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨): لقد نشأت الأزمة في قلب النظام المالي الأمريكي (وول ستريت) منها أزمة الدولار وارتفاع الدين العام الأمريكي وتوسيع السياسات النقدية كشفت عن مخاطر عدم التنظيم والتفاوت الشديد. مما أدى إلى فقدان الثقة العالمية في "الخبرة" الأمريكية وأجبرت الاحتياطي الفيدرالي على سياسات (مثل التسهيل الكمي) كان لها آثار جانبية عالمية هائلة، مما أثار استياء العديد من الدول (Tooze,2018).

٢. الانكفاء والانقسام الداخلي: أظهر صعود الشعبوية والخطاب الحمائي (الذي بلغ ذروته في إدارة ترامب ٢٠١٧-٢٠٢١) انكفاءً أمريكياً عن دور القيادة العالمية، أضف إلى ذلك اصدار قرارات مثل الانسحاب من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) وفرض رسوم جمركية على الحلفاء، قوّضت مصداقية الولايات المتحدة كضامن للنظام التجاري متعدد الأطراف وأجبرت الحلفاء على إعادة تقييم اعتمادهم (Nye,2020)

ثانياً: المنافسة الاستراتيجية وصعود البدائل

١. التحدي الجيو اقتصادي من الصين: يمثل صعود الصين التحدي الأكثر جوهرية. فمن خلال مبادرات مثل الحزام والطريق والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، تقدم بكين نموذجاً تنموياً وتمويلياً بديلاً لا يرتبط بشروط سياسية صارمة، جاذباً للعديد من الدول النامية وحتى بعض الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة. هذا ينافس مباشرة أدوات الهيمنة الأمريكية التقليدية القائمة على المساعدات المشروطة والمؤسسات المالية الغربية (Beeson,2018)

٢. تآكل احتكار الأدوات المالية: تسعى القوى الصاعدة، عبر آليات مثل مبادلة العملات المحلية انشاء أنظمة دفع بديلة لـ (SWIFT)، إلى تقليل اعتمادها على الدولار والنظام المالي الأمريكي، مما يحد من فاعلية العقوبات الأمريكية على المدى الطويل (Subacchi, 2020).

٣. حرب التكنولوجيا الباردة: تحولت المنافسة على التفوق في التقنيات الحرجة (مثل أشباه الموصلات، الذكاء الاصطناعي، شبكات الجيل الخامس) إلى ساحة معركة جديدة للهيمنة. إن محاولات

الولايات المتحدة عزل شركات مثل هواوي ومنع وصول الصين إلى التقنيات المتقدمة تعكس إدراكاً بأن الهيمنة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين ستكون تقنية في جوهرها (Allison, 2020)
ثالثاً: استجابة واشنطن: من الهيمنة إلى استراتيجية "إدارة المنافسة"
لم تستسلم الولايات المتحدة، بل تعيد تكييف أدواتها:

١. إعادة تأكيد التحالفات: تعمل على إحياء وتقوية التحالفات عبر المحيطين الهندي والهادي (حلف Quad مع اليابان والهند وأستراليا، وحلف مع أستراليا والمملكة المتحدة AUKUS وتعزيز الناتو) لمواجهة النفوذ الصيني بشكل جماعي.

٢. دبلوماسية "الأصدقاء-التجارية" (Friend-shoring): إعادة تنظيم سلاسل الإمداد الاستراتيجية بعيداً عن الصين ونقلها إلى دول حليفة أو موثوقة، لتعزيز "الصمود الاقتصادي" والأمن القومي.

٣. تشريعات الهيمنة التكنولوجية والصناعية: مثل قانون الرقائق والعلوم (CHIPS Act) الذي يسخ استثمارات ضخمة في الصناعات المحلية ويقيد التصدير، في محاولة لاستعادة التفوق التكنولوجي والتصنيعي (Campbell, 2021). يُظهر هذا التحول أن الهيمنة الأمريكية لم تنته، لكنها انتقلت من مرحلة "الهيمنة المطلقة" الأحادية القطب إلى مرحلة "الهيمنة التنافسية" أو "الزعامة المُعارضة" في نظام يتحول بسرعة نحو التعددية القطبية. لم تعد واشنطن قادرة على فرض قواعد اللعبة وحدها، لكنها لا تزال تمتلك القدرة على تشكيلها بشكل كبير من خلال مزيج قوي من الأدوات القديمة والمحدثة، في صراع محتدم مع نموذج بديل أخذ في الظهور من الشرق.

المبحث الثالث: صعود الشراكات الآسيوية وإعادة تشكيل النظام الدبلوماسي الاقتصادي

The rise of Asian partnerships and the reshaping of the economic diplomacy system

في مقابل التحديات البنيوية التي تواجه الهيمنة الاقتصادية الأمريكية، برزت القارة الآسيوية خلال العقدين الماضيين باعتبارها المحرك الجديد للنمو الاقتصادي العالمي والمختبر الأكثر ديناميكية لنماذج دبلوماسية اقتصادية بديلة. فلم يقتصر هذا الصعود على النمو الكمي في الناتج المحلي الإجمالي لدول مثل الصين والهند، بل تجسد في تحول نوعي في فلسفة وأدوات التعاون الدولي، إذ طورت القوى الآسيوية، عبر آليات أحادية وثنائية ومتعددة الأطراف، نموذجاً للدبلوماسية الاقتصادية يُركّز على التنمية القائمة على البنية التحتية، والتكامل الإقليمي العملي، والشراكات المبنية على المنفعة المتبادلة، مع الحد الأدنى من المشروطيات السياسية أو الأيديولوجية المعلنة، يقف هذا النموذج في تعارض جزئي أو تام مع النموذج الغربي التقليدي الذي ارتكز تاريخياً على المشروطات المؤسسية والإصلاحات الهيكلية المرتبطة بالمساعدات والتمويل (Zhang-202). يأتي هذا المبحث لتحليل كيفية إسهام هذه الشراكات والمبادرات الآسيوية، مثل مبادرة الحزام والطريق واتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) وتوسع مجموعة بريكس (+BRICS)، في إعادة هيكلة النظام الدبلوماسي الاقتصادي العالمي نحو تعددية أقطاب أكثر توازناً على وفق المكالم التالية:

المطلب الأول: المحركات والأسس الفكرية للنموذج الآسيوي

The drivers and intellectual foundations of the Asian model

أولاً: السياق الحضاري والاستمرارية التاريخية

لا ينفصل صعود النموذج الدبلوماسي الاقتصادي الآسيوي عن الإطار الحضاري والفكري للمنطقة. يستدعي خطاب القادة الآسيويين، وخاصة الصينيين، باستمرار رموزاً تاريخية مثل "طريق الحرير" القديم، مقدمين مبادراتهم الحديثة كاستئناف لتراث من التبادل السلمي والمنفعة المتبادلة بين الحضارات، بعيداً عن منطق الاستعمار أو الهيمنة الذي يُنسب تاريخياً للغرب (Callahan, 2016). كما تُظهر تجربة "النمو الآسيوي" ثم الصين، نجاح نموذج تنموي قائم على دولة تنموية قوية تتدخل

بشكل استراتيجي في الاقتصاد لتحفيز التصنيع والتصدير، وهو نموذج تروج له الآن عبر أدواتها الدبلوماسية (Beeson,2018).

ثانياً: مبادئ "المنفعة المتبادلة" وعدم التدخل

يُعد مبدأ "الربح للجميع" أو "المكاسب المتبادلة" حجر الزاوية في الخطاب الدبلوماسي الآسيوي، وخاصة الصيني، فهو يقدم نفسه كبديل للعلاقات "الاستغلالية" التي تُنسب أحياناً للمؤسسات المالية الغربية و يرتبط بهذا مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والذي يجد صدى قوياً لدى العديد من الحكومات في العالم النامي التي ترفض ربط المساعدات أو الاستثمارات بالإصلاحات السياسية أو شروط الحوكمة (Chin, 2016)، هذا لا يعني غياب الأجندة الجيوسياسية، بل يعني تغليفها في خطاب تنموي محايد ظاهرياً.

ثالثاً: الأولوية للتنمية المادية والبنية التحتية

يختلف التركيز الآسيوي عن النموذج الليبرالي الغربي الذي أولى أهمية كبيرة للإصلاحات المؤسسية والقانونية ("الحوكمة") كشرط مسبق للتنمية، إذ يتمحور النموذج الآسيوي حول التنمية المادية الملموسة: بناء الموانئ، والطرق، والسكك الحديدية، ومحطات الطاقة. يُقدم هذا على أنه حل سريع وفعال للفجوات التنموية، ويخلق أيضاً تبعيات اقتصادية و جيوسياسية طويلة الأمد تربط الدول بالمولد. **المطلب الثاني: أدوات ومبادرات الدبلوماسية الاقتصادية الآسيوية الرئيسية**

Key Asian economic diplomacy tools and initiatives

أولاً: المبادرة الأم: الحزام والطريق (BRI)

تمثل مبادرة الحزام والطريق، التي أطلقتها الصين عام ٢٠١٣، التجسيد الأكثر طموحاً واتساعاً للنموذج الآسيوي (Rolland,2017).

١. **النطاق والطموح:** تُعتبر أكبر مشروع استثماري في البنية التحتية في التاريخ، يشمل أكثر من ١٤٠ دولة عبر آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية. يتجاوز الهدف الاقتصادي المباشر (تسهيل التجارة للصين وامتصاص فائض الإنتاج) إلى إعادة تشكيل شبكات النقل والطاقة والاتصالات العالمية حول محور صيني.

٢. **الأدوات المالية:** أنشأت الصين مؤسسات مالية موازية لتمويل المشاريع، أهمها البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) وصندوق طريق الحرير (Silk Road Fund). يعمل الـ AIIB، برغم مشاركة دول غربية فيه، وفق معايير إقراض مختلفة عن البنك الدولي، مع تركيز أكبر على المشاريع الكبرى وسرعة التنفيذ (Wilson-2019).

٣. **الأبعاد الجيوسياسية:** يخلق "الحزام والطريق" شبكة من التبعيات والعلاقات الاستراتيجية. سيطرة الصين على موانئ بحرية استراتيجية (مثل جوارر في باكستان، هامبانتوتا في سريلانكا، بيربوس في اليونان) تمنحها نفوذاً بحرياً وتجارياً بعيد المدى، مما يقلق منافسيها مثل الهند والولايات المتحدة (Kardon,2021).

ثانياً: التكامل الإقليمي المؤسسي: رابطة آسيان (ASEAN) والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)

تمثل آسيان، رغم صغر حجم اقتصاداتها مجتمعة مقارنة بالعملاقين الصيني والياباني، مركز النقل الدبلوماسي الإقليمي. نجحت في لعب دور "المحور المركزي" الذي تجتمع حوله جميع القوى الكبرى، مستفيدة من سياسة "عدم الانحياز" الذكية. من هذا المنطلق، ظهرت اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) التي دخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٢٢ كأكبر كتلة تجارية في العالم، وتضم الصين واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا بالإضافة إلى دول آسيان العشر.

١. **الدلالة الاستراتيجية لـ RCEP:** رغم أن مستويات التحرير فيها قد تكون أقل طموحاً من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) التي قادتها الولايات المتحدة سابقاً، إلا أن أهميتها تكمن في قيادة

آسيانية صرفة للعملية. إنها أول اتفاقية تجارية كبرى تضم الصين واليابان وكوريا الجنوبية معاً، مما يعمق التكامل الإقليمي في شرق آسيا ويُضعف الحاجة إلى اتفاقيات تقودها الولايات المتحدة (Petri,2020).

٢. آثاره على النظام التجاري: تُعزز الـ RCEP قواعد منشأ موحدة عبر المنطقة، مما يشجع على تكوين سلاسل إمداد إقليمية متكاملة تدور حول الصين. وهذا يقوي النظام التجاري المتعدد الأطراف من ناحية، لكنه قد يعزز أيضاً من الاعتماد على الاقتصاد الصيني من ناحية أخرى.

ثالثاً: التعددية الجنوبية الموسعة: مجموعة بريكس (BRICS) والتوسع نحو BRICS+

تطورت مجموعة بريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا) من مجرد اختصار لأسواق ناشئة واعدة إلى منصة جيوسياسية فاعلة تطرح نفسها كصوت للعالم النامي ومُصلح للنظام الدولي. مع التوسع التاريخي عام ٢٠٢٤ بقبول إيران والإمارات ومصر وإثيوبيا وانضمام اندونيسيا عام ٢٠٢٥ (ليصبح "بريكس+"), تعزز المجموعة سعيها لخلق بدائل مؤسسية.

١. البدائل المالية: تم إنشاء بنك التنمية الجديد (NDB) وترتيب الاحتياطي الطارئ (CRA) لتقديم تمويل تنموي ومساندة مالية للدول الأعضاء، مع تقليل الاعتماد على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (Stuenkel,2023).

٢. التحدي لنظام الدولار: تسعى بريكس+ بنشاط إلى تعزيز استخدام العملات المحلية في التجارة والتمويل بين الأعضاء، وهي خطوة تهدف على المدى الطويل إلى تقليل هيمنة الدولار الأمريكي في النظام المالي الدولي، وهو أحد أركان القوة الأمريكية الرئيسية (Subacchi,2020).

٣. طبيعة المنصة: تبقى بريكس+ منصة فضفاضة ذات مصالح متنوعة وأحياناً متضاربة (كما بين الهند والصين). لكن مجرد وجودها كخيار متاح للدول، خاصة تلك التي تشعر باستياء من النظام الغربي، يُمثل في حد ذاته تحولاً نحو نظام عالمي أكثر تعددية وتنافسية (Wilson,2019).

المطلب الثالث: التفاعل مع النموذج الأمريكي وملامح النظام السياسي الجديد أولاً: الاستجابات والتكيفات الأمريكية والغربية

أثار صعود النموذج الآسيوي، لاسيما الحزام والطريق، ردود فعل استراتيجية من القوى الغربية:

١. الرد الأمريكي: "البنيان للأفضل" (Build Back Better World - B3W) ثم الشراكة العالمية للبنية التحتية والاستثمار (PGII): أطلقت مجموعة السبع مبادرة لتمويل البنية التحتية في العالم النامي، مقدمة نفسها كبديل "عالي الجودة، شفاف، ومستدام" للمشاريع الصينية، مع التركيز على المعايير البيئية والشفافية المالية وحقوق العمال (Campbell,2021).

٢. الاستجابة الأوروبية: "المعاهدة العالمية" (Global Gateway): أطلقتها المفوضية الأوروبية بهدف مماثل، وهو تقديم بديل أوروبي يركز على الربط المستدام رقمياً ونقل الطاقة.

٣. المحددات: تواجه المبادرات الغربية الأوروبية تحديات في حجم التمويل وسرعة التنفيذ مقارنة بالنموذج الصيني، لكنها تعكس إدراكاً غربياً للحاجة إلى المنافسة في ساحة الدبلوماسية التنموية التي كانت مهملتها سابقاً.

ثانياً: ملامح النظام الدبلوماسي الاقتصادي العالمي الناشئ

يشير التفاعل بين النموذجين إلى تشكل نظام جديد يمكن تحديد ملامحه بما يلي

١. الانتقال من الهيمنة إلى المنافسة النظامية (Systemic Rivalry): لم يعد الصراع على سياسات منعزلة، بل على قواعد ومعايير وأنظمة حوكمة متنافسة. ينتافس نموذجان: أحادي القطب/غربي الليبرالي مقابل متعدد الأقطاب/أكثر تعددية مع دور أكبر للدول النامية (Acharya,2017).

٢. تعددية مجزأة أو "عالم الشبكات" (Networked World): بدلاً من نظام عالمي موحد، قد نشهد عالم شبكات اقتصادية وتجارية متداخلة لكنها جزئياً منفصلة. شبكات تقودها الصين عبر BRI،

وأخرى تدور حول الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عبر اتفاقيات مثل USMCA ، مع مناطق رمادية تتعامل مع الطرفين .

٣. أولوية "الصمود" و"الأمن الاقتصادي" على الكفاءة: أدت المنافسة الجيو اقتصادية إلى إعادة تسييس سلاسل الإمداد. تسعى الدول الآن إلى "تقصير" سلاسل الإمداد أو "تنويع" مصادرهما ("de-risking") لضمان أمن الإمداد في قطاعات حساسة مثل الرقائق الدقيقة والأدوية والطاقة، حتى لو كان ذلك على حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة. (Farrell,2019)

٤. دبلوماسية الشراكة الانتقائية: (Coalitions of the Willing) تتراجع أهمية التحالفات الكبيرة الجامدة لصالح تحالفات مرنة ومؤقتة ومتعددة الأطراف حول قضايا محددة، مثل أمن الطاقة، أو معايير التكنولوجيا، أو تمويل البنية التحتية. قد تتعاون دول في ملف وتتنافس في ملف آخر. وعليه يمكن القول ان صعود الشراكات الاسيوية يمثل ظاهرة عميقة تتجاوز مجرد النمو الاقتصادي، انها عملية اعادة تشكيل جيو سياسية واقتصادية طويلة المدى تتحدى التراتبية التقليدية للنظام الدولي، اذ لا يسعى النموذج الاسيوي بالضرورة الى ازاحة الولايات المتحدة الامريكية من على العرش بشكل كامل، بل الى اعادة التفاوض على شروط المشاركة في النظام العالمي، وخلق مساحات للاستقلالية الاستراتيجية، واعادة توزيع القوة نحو مراكز جديدة ، كما ان الدبلوماسية الاقتصادية، بتركيزها الاسيوي على البنية التحتية و التكامل و المنفعة المتبادلة اصبحت الاداة الرئيسية لهذا التحول ، النتيجة هي نظام دولي في مرحلة انتقالية مضطربة يتسم بالتعددية القطبية التنافسية ، حيث تتعايش وتتصارع معايير وادوات ونماذج حوكمة مختلفة ، مما يجعل ادارة العلاقات الدولية اكثر تعقيدا ، و لكنه يفتح ايضا امكانيات جديدة لأشكال تعاون اكثر تنوعاً ولا مركزية ، كما ان مستقبل الحوكمة العالمية سيتحدد بقدرة هذه النماذج المتنافسة على ادارة خلافاتها وتجنب الانقسام التام مع الاعتراف بحق المزيد من الدول في المشاركة في صياغة القواعد التي تحكم الاقتصاد العالمي .

الخاتمة:

تقدم هذه الدراسة تحليلاً لتحوّل جوهري يمر به النظام الدولي، حيث تنتقل ديناميات القوة والنفوذ من الساحة العسكرية-الأمينية التقليدية إلى ساحة الدبلوماسية الاقتصادية بوصفها الحقل المركزي للتنافس والتعاون في القرن الحادي والعشرين. من خلال تحليل مسار الهيمنة الأمريكية وصعود النموذج الآسيوي البديل، تُظهر الدراسة أن العالم يشهد انتقالاً تاريخياً من نظام أحادي القطبية مهيم، إلى نظام أكثر تعقيداً وتعددية، تُحدد فيه مراكز القوة بقدرات الربط الاقتصادي والتحالفات التنموية والتقدم التكنولوجي . أن القرن الحادي والعشرين هو قرن الدبلوماسية الاقتصادية بامتياز. لقد تحولت الأدوات الاقتصادية من كونها مكملاً للسياسة الخارجية إلى كونها جوهرها في كثير من الأحيان. إن الصراع بين النموذج الأمريكي القائم على الهيمنة المؤسسية والعقوبات، والنموذج الآسيوي القائم على الشراكة التنموية والبنية التحتية، ليس مجرد تنافس بين دول، بل هو صراع على رؤية لمستقبل النظام الاقتصادي العالمي: هل يبقى مركزياً حول تحالف غربي، أم يصبح لا مركزياً وأكثر تمثيلاً لمصالح الجنوب العالمي؟ الإجابة، على الأرجح، ستكون في منطقة وسطى هجينة، لكنها ستكون بالتأكيد نتاجاً لهذه الدبلوماسية الاقتصادية المتصاعدة، التي أعادت تعريف مصادر القوة والنفوذ في عالمنا المعاصر.

الاستنتاجات:

١. تراجع فاعلية النموذج الهيمنة الأمريكي التقليدي في ظل التحولات البنوية: لقد نجحت الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية في بناء وإدارة نظام اقتصادي دولي ليبرالي مؤسس على هيمنة الدولار والسيطرة على مؤسسات بريتون وودز. وظفت واشنطن أدوات دبلوماسية اقتصادية قوية، مثل المساعدات المشروطة والاتفاقيات التجارية المؤسسة لمناطق النفوذ، وبلغت ذروتها في استخدام العقوبات المالية كأداة قسرية رئيسية في مرحلة الأحادية القطبية

٢. صعود النموذج الآسيوي كتحدٍ بنيوي وإطار تعاوني جديد: لم يكن صعود آسيا كمحرك للنمو الاقتصادي العالمي كافياً بحد ذاته لتشكيل تحدٍ للنظام القائم. القوة التحويلية تكمن في النموذج الدبلوماسي-الاقتصادي المتماسك الذي قدمته، والمتجسد في مبادرات كبرى مثل مبادرة الحزام والطريق (BRI) والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) وتوسع مجموعة بريكس (+BRICS).

٣. التشكل التدريجي لنظام دبلوماسي-اقتصادي متعدد الأقطاب تنافسي: نتيجة لهذا التفاعل، لم يعد النظام الدولي أحادي القطبية، ولكنه لم يصبح متعدد الأقطاب بالكامل بالمعنى التقليدي المتوازن. بدلاً من ذلك، نشهد تشكلاً ما يمكن تسميته "بنية تعددية قطبية تنافسية" أو "عالم الشبكات"، وتتميز بالملامح التالية:

- أ. منافسة النظاميات.
- ب. تجزؤ النظام الاقتصادي.
- ج. أولوية الصمود والأمن الاقتصادي.
- د. دبلوماسية التحالفات المرنة والمتعددة.
٤. مستقبل غير محسوم وتحديات الإدارة الاستراتيجية: يظل المستقبل النهائي لهذا التحول غير محسوم. فمن ناحية، تمتلك الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون قدرات هائلة لإعادة التكيف، كما يتضح من مبادرات منافسة مثل الشراكة العالمية للبنية التحتية والاستثمار (PGII) والمعاهدة العالمية (Global Gateway)، ومن تركيزها على إعادة بناء التفوق التكنولوجي عبر تشريعات مثل قانون الرقائق (CHIPS Act). ومن ناحية أخرى، يواجه النموذج الآسيوي تحديات داخلية، مثل الديون المرتبطة بمشاريع الحزام والطريق والتنافسات بين القوى الآسيوية نفسها (كالهند والصين). التحدي المركزي للنظام الدولي في العقود القادمة سيكون قدرة القوى الكبرى على إدارة هذا التنافس الجيو اقتصادي الحاد دون الانزلاق إلى صراع مباشر، والحفاظ على الحد الأدنى من التعاون في القضايا العالمية العابرة للحدود مثل تغير المناخ والأوبئة. ستتطلب هذه الإدارة الاستراتيجية دبلوماسية اقتصادية بالغة الحذر والتعددية، تقبل بواقع عالم متعدد المراكز وتعمل على وضع قواعد مشتركة جديدة لإدارة الاعتماد المتبادل في عالم تنافسي.

التمويل

لم يتلق هذا البحث أي تمويل محدد من أي جهة مانحة في القطاعات العامة أو التجارية أو غير الربحية.

تضارب المصالح

يُعلن المؤلفون عدم وجود أي تضارب في المصالح فيما يتعلق بنشر هذه الورقة البحثية.

شكر وتقدير

يتقدم المؤلفون بجزيل الشكر للمؤسسة على دعمها المعنوي طوال فترة هذا البحث. لقد كان لتشجيعها وتوجيهها دورٌ بالغ الأهمية في إنجاز هذا البحث.

Sources

- Acharya, Amitav, (2017) , “After Liberal Hegemony: The Advent of a Multiplex World Order.” *Ethics & International Affairs* 31: 271–285.
- Allison, Graham, (2022), “The New Spheres of Influence: Sharing the Globe with Other Great Powers.” *Foreign Affairs* 101: 30–40.
- Arrighi, Giovanni, (2007), *Adam Smith in Beijing: Lineages of the Twenty-First Century*. Verso.
- Beeson, Mark, (2018), “Goeconomics with Chinese Characteristics: The BRI and China’s Evolving Grand Strategy.” *Economic and Political Studies* 6: 240–256.

-
- Berridge, G. R., and Alan James,(2003), A Dictionary of Diplomacy. 2nd ed. Palgrave Macmillan.
 - Callahan, William A(2016), “China’s ‘Asia Dream’: The Belt Road Initiative and the New Regional Order.” Asian Journal of Comparative Politics 1: 226–243.
 - Campbell, Kurt M., and Ely Ratner, (2021), “The China Reckoning: How Beijing Defied American Expectations.” Foreign Affairs 97: 60–70.
 - Chin, Gregory T, (2016), “Asian Infrastructure Investment Bank: Governance Innovation and Prospects.” Global Governance 22: 11–25.
 - Drezner, Daniel W,(2011), “Sanctions Sometimes Smart: Targeted Sanctions in Theory and Practice.” International Studies Review 13: 96–108.
 - Eichengreen, Barry, (2011), Exorbitant Privilege: The Rise and Fall of the Dollar and the Future of the International Monetary System. Oxford University Press.
 - Farrell, Henry, and Abraham L. Newman,(2019), “Weaponized Interdependence: How Global Economic Networks Shape State Coercion.” International Security 44: 42–79.
 - Gilpin, Robert, (2001) , Global Political Economy: Understanding the International Economic Order. Princeton University Press.
 - Helleiner, Eric,(2014) , The Status Quo Crisis: Global Financial Governance After the 2008 Meltdown. Oxford University Press.
 - Henning, C. Randall , (2006), “The Exchange-Rate Weapon and Macroeconomic Conflict.” In International Monetary Power, edited by David M. Andrews, 117–144. Cornell University Press.
 - Hufbauer, Gary Clyde, and Jeffrey J. Schott,(2009), NAFTA Revisited: Achievements and Challenges. Peterson Institute for International Economics.
 - Ikenberry, G. John. (2011), Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order. Princeton University Press.
 - Kardon, Isaac B,(2021) , China’s Maritime Power and the Western Pacific: The PLA Navy’s Search for Safe Seas.
 - Lancaster, Carol,(2007), Foreign Aid: Diplomacy, Development, Domestic Politics. University of Chicago Press.
 - Contemporary China 30: 256–270.
 - Naray, Olivier,(2008), “Commercial Diplomacy: A Conceptual Overview.” Paper presented at the 7th World Conference of TPOs, The Hague, Netherlands.
 - Nye, Joseph S,(2004), Soft Power: The Means to Success in World Politics. PublicAffairs.
 - Nye, Joseph S(2020), “The Rise and Fall of American Hegemony from Wilson to Trump.” International Affairs 96: 63–80.

-
- Petri, Peter A., and Michael G. Plummer,(2020), “East Asia Decouples from the United States: Trade War, COVID-19, and East Asia’s New Trade Blocs.” Peterson Institute for International Economics Working Paper No. 20-9.
 - Rana, Kishan S,(2007), Economic Diplomacy: India’s Experience. CUTS International.
 - Rolland, Nadège,(2017), China’s Eurasian Century? Political and Strategic Implications of the Belt and Road Initiative. The National Bureau of Asian Research.
 - Strange, Susan,(1996), The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy. Cambridge University Press.
 - Stuenkel, Oliver,(2023), “BRICS Expansion and the Emerging Global Order.” Washington Quarterly 46: 61–78.
 - Subacchi, Paola,(2020), “The End of Chimerica and the Rise of a New Global Monetary Order.” International Affairs 96: 1011–1030.
 - Tooze, Adam (2018), Crashed: How a Decade of Financial Crises Changed the World. Viking.
 - Wilson, Jeffrey D (2019), “The Evolution of China’s Asian Infrastructure Investment Bank: From a Revisionist to Status-Seeking Agenda.” International Relations of the Asia-Pacific 19: 1–24.
 - Woods, Ngaire(2006), The Globalizers: The IMF, the World Bank, and Their Borrowers. Cornell University Press.
 - Zhang, Jian, (2022), Chinese Economic Diplomacy: Decision-making actors and processes. Routledge.